

توصيات السياسة التي اعتمدتها الدورة الأولى الثلاثين للكومسيك

وضع استراتيجية موحدة لجمع بيانات المخاطر الائتمانية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية الحد من المخاطر خلال فترات الاضطراب الاقتصادي وكذا تحديد قدرات تقييم المخاطر للبلدان الأعضاء بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

الأساس المنطقي:

بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تبدو مخاطر الائتمان أهم عامل للمخاطر في القطاع المصرفي. وعلى الرغم من احتفاظ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بقدر كبير من احتياطي رأس المال حتى يتسنى لها مواجهة المخاطر الائتمانية المحتملة، فإنهم عادةً ما يستخدمون أوزان المخاطر القياسية التي قد تقلل من أهمية مخاطر الائتمان الفعلية خلال فترات الاضطراب الاقتصادي. وينبغي وضع منهجية للتصنيف الائتماني المنتظم مصممة خصيصاً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما أن منهجيات التصنيف التي تم وضعها وتنفيذها في أوروبا والولايات المتحدة قد لا تكون مناسبة إذا ما نظرنا إلى الجوانب الفريدة في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي.

وبناءً عليه، فمن أجل الوصول إلى منهجية موحدة للتصنيف الائتماني، يتعين وضع استراتيجية موحدة لجمع البيانات الائتمانية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ويمكن تجميع بيانات المخاطر الائتمانية التجارية وتلك الخاصة بالمستهلكين (كل من البيانات الجيدة والسيئة للعملاء). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء والمؤسسات تحسين قدرات تقييم المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وضع برنامج فعال للقطاع المصرفي لتأمين الإيداع بغرض تحقيق درجة أعلى من الاستقرار والاندماج الماليين

الأساس المنطقي:

أظهرت الأزمات الأخيرة في القطاعات المصرفية بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أهمية وجود برنامج فعال لتأمين الإيداع، كما مهد ذلك السبيل أمام إحداث تغييرات جذرية في ممارسات تأمين الإيداع. ويعد تأمين الإيداع أمراً هاماً من أجل تأمين ثقة المودعين فضلاً عن تعزيز قاعدتهم، وهي خطوة هامة نحو تحقيق درجة أعلى من الاستقرار والاندماج الماليين. ولا توفر معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تأمين صريح على ودائع العملاء. ويتعين على الدول الأعضاء إتخاذ الخطوات اللازمة لإرساء

برنامج فعال لتأمين الإيداع وتنفيذه. ومن شأن التأمين على الإيداع النهوض بسلامة النظام المصرفي، إذ يرسخ الثقة في النظام من خلال منع الذعر المصرفي خلال الأزمات وكذا الحد من تضخيم الصدمات.

وضع إطار تنظيمي ورقابي معد للقطاع المصرفي الإسلامي تحديداً من أجل الاستفادة من إمكانيات النمو الهائلة للنظام المصرفي الإسلامي

الأساس المنطقي:

يلعب النظام المصرفي الإسلامي دوراً هاماً في القطاع المصرفي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ويبيد إمكانيات هائلة للنمو. وحالياً، يتم تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي والرقابة عليه وفقاً للأطر التنظيمية والرقابية التي تم تصميمها خصيصاً للنظام المصرفي التقليدي حيث أنه ليس هناك برنامج منفصل للتنظيم خاص بالنظام المصرفي الإسلامي. وإذا اختلف عمل كل من النظامين المصرفي التقليدي والإسلامي جوهرياً، ومع أخذ في الاعتبار آفاق النمو البارزة للنظام المصرفي الإسلامي، يظهر الإطار التنظيمي والرقابي المصمم خصيصاً للنظام المصرفي الإسلامي كضرورة. ويجب على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق ممارسات اللوائح والرقابة مع خصائص النظام المصرفي الإسلامي.

زيادة الوعي بمنافع النظم الحديثة للدفع بالتجزئة من خلال التثقيف بالضوابط المالية الأساسية والحصافة وزيادة الشفافية من أجل حماية حقوق المستهلك.

الأساس المنطقي:

إن انخفاض مستوى التثقيف المالي وغياب الوعي في العديد من الدول الأعضاء يمثل تحدياً كبيراً يقلل من المنافع الممكنة للاندماج المالي. ويعد التثقيف المالي العنصر الأساسي الذي يُنتج المعرفة والطلب على أدوات الدفع. وتتيح بعض نظم الدفع بالتجزئة، مثل نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة والبطاقات مسبقة الدفع، منافع ملموسة، بصفة خاصة لأصحاب الأجور المتدنية وغيرهم ممن لا يملكون حسابات بنكية. وتشمل تلك المنافع مستوى أعلى من الأمن والملاءمة مقارنةً بالدفع النقدي، وتحكم أسهل في الحسابات الشخصية، وخيارات أوسع للتنقل. كما يمكن التنسيق بين نظم الدفع بالتجزئة وبرامج الائتمان/ القروض؛ مما يتيح لمن ليس لديهم القدرة على الاستفادة من الخدمات البنكية الوصول إلى رأس المال. ويمكن أن يحقق ذلك منافع ملموسة لكيانات الأعمال الصغيرة، ويساعد على تحسين مستويات المعيشة من خلال تعزيز الاندماج المالي.

ويحتاج أي برنامج لنشر الوعي بمنافع النظم الحديثة للدفع بالتجزئة إلى تقديم التثقيف بالضوابط المالية الأساسية والحصافة. كما يجب أن تتضمن تلك البرامج معلومات عن استخدام أدوات الدفع مثل الحسابات الجارية/حسابات التوفير، وماكينات الصرف الآلي... الخ. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل تثقيف الجمهور على المهارات الرقمية الأساسية، وأساليب حفظ السجلات، والوعي بالمخاطر المرتبطة بالمغالة في الإنفاق والديون. علاوة على ذلك، فإن كافة تلك التدابير والأدوات تزيد من الشفافية من أجل المساعدة على حماية حقوق المستهلك وتيسير الوصول إلى استخدام كفاء للقنوات.

الوقوف على طرق لتخفيض تكلفة الدفع بالتجزئة بشكل أكبر والبحث عن طرق للتبادلية

الأساس المنطقي:

إن المصروفات التي يتكبدها المستهلكون تنهيم عن استخدام بعض نظم الدفع بالتجزئة عندما يتقنون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن أن يعمل مستوى أفضل من التبادلية على تقليل التكاليف التي يتحملها المشغلون والمستهلكون على حد سواء، كما أن ذلك سيشجع على استخدام أوسع من أجل نشر الاندماج المالي وتقليل مخاطر السداد. وتوجد بعض الممارسات الجيدة في بعض الدول الأعضاء مثل نظام جامسويتش في جامبيا، والذي ينتشر استخدامه في أنحاء البلد ويعتمد على شبكة الإنترنت ويعمل بالتنسيق مع منطقة غرب أفريقيا. ويمكن نشر هذا النوع من الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

وضع/الحفاظ على إطار لجمع البيانات والإبلاغ عن نظم الدفع في منظمة التعاون الإسلامي

الأساس المنطقي:

يجب وضع نظام قاعدة بيانات متكاملة لتحقيق الشفافية في بيانات الائتمان. وتحتاج الحكومات إلى التركيز على مكاتب الائتمان المجزأة أو المستقلة أو غير الموجودة. كما يجب تطوير المعايير والممارسات في مجال إدارة بيانات الائتمان. ويجب أيضاً فحص الجدارة الائتمانية على مستوى محلي، كما يجب أن تتوفر بيانات عن الدفع لخدمات مكاتب الائتمان.

وبعد وجود نظام شائع للإبلاغ مفيداً لكل من عملية الإنشاء، والتبادلية، على حد سواء، وكذلك للمساعدة في صياغة السياسة المستقبلية. وسيكون وجود إطار أساسي، مثل ذلك الذي استخدم في الدارسة التحليلية التي تم إعدادها لهذا الاجتماع، بمثابة نقطة البداية لوجود نظام مراقبة موحد.